

وقال أيضا: «وقد يجوز أن يبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه، لانه يقصد قصد الثاني، نحو قولك: سُلِبَ زيدُ ثوبه، لأن معنى (سلب) أخذ ثوبه فأبدل منه لدخوله في المعنى». (١) ولكنه يعقب بقوله: «ولو نصبت الثوب كان أجود إذا لم تُردِ البديل».

وقد أعرب السهيلي (النار) بدل كل، على حذف المضاف، والتقدير، أخدود النار، فهل ينكر السهيلي قول النحاة: سرق زيد ثوبه، ويعتبره من أمثلتهم التي لم يرد بها سماع؟

الواقع أن غالب ما ورد في بدل الاشتغال كان مصدرا، كذا ذكر ابن هشام، ولكنه لم يُمثّل لغير المصدر إلا بالآية المتقدمة (٢)، ولعله قد قاس النحاة عليها أمثلتهم، ولكن السهيلي قد أسقط الاستدلال بها.

٢ - يشترط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة:

وهذا مذهب الكوفيين - كما حققه أبوحيان (٣) - والبغداديين، ولم يشترط البصريون ذلك، يقول سيبويه: «وان شئت قلت: دخلوا رجل رجل، تجعله بدلا كما قال عز وجل: ﴿بالنأصية نأصية كاذبة﴾ (٤) وقال أيضا: «وتقول: هذا زيد رجل منطلق، على البديل، كما قال جل ذكره: ﴿بالنأصية نأصية كاذبة﴾ (٥) فأبدل النكرة من المعرفة في كلامه الأول ولم توصف.

وكلام السهيلي في ذلك، وقد ذكر الآية: «حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أن

(١) المقتضب ٢٧/١

(٢) حاشية يس على الالفية ٨٨، ٨٧/٢.

(٣) الارتشاف ورقة ٣٠٢.

(٤) الكتاب ١/١٩٨

(٥) ن. م. ٢١٦/١